معارضات لا تفرق بين الحكومة والدولة والحزب الحاكم والوطن:

من الذي يدعو القوات الاجنبية حقا؟

خديجة صفوت*

■ القوات الاجنبية الهائلة التي تلقي بثقلها على السودان اليوم بدأت هبوطها خفية وبشكل يشارف العمل السري. ولم تنفك ان فرضت هيمنتها بالتدريج حتى بلغت الدور الذي صارت سلطتها فيه أقوى من السلطة القائمة في غفلة من الزمان والشعوب المغيبة تقصدا. وقد باتت تلك القوات منافسا للحكومة القائمة مثلما باتت قوات كيتشينر المعسكرة في البحر الاحمر منافسا لقوات المهدي طول الحصار الاقتصادي من الشمال ومن الشرق حتى وصول قوات الفتح. ويقول برونك مبعوث كوفي عنان الخاص للخرطوم أن القوات الاجنبية موجودة في السودان «بدعوة من الحكومة» مثلما قال بريمر ويقول خليل زلماي ان قوات الاحتلال باقية في العراق وافغانستان «بدعوة من الحكومة». ذلك «انها دعوة لا يمكن للحكومة اي حكومة ان ترفض تقديمها» حسب قول بيتر تيش في مقال في «النيو انترناشيونال» بتاريخ 28 نوفمبر 2005. وتطالب بعض جماعات المعارضة امريكا بارسال قوات الى السودان وتهدد امريكا ويصوت مجلس الشيوخ الامريكي على تمديد الحصار وتصعد تشاد انتهاك الحدود السودانية بحجة ملاحقة متمرديها لتدمير قواعدهم..

ويتضح دون امعان النظر طويلا كيف انخرطت معظم المعارضات في دعوة القوات الاجنبية كما في معظم المجتمعات العربية والجمهوريات الاشتراكية سابقا كجورجيا واوكرانيا على استعداء المجتمع الدولي وامريكا على دولها. ويدعو بعض المشاركين في الحكومات القائمة التدخل الاجنبي كما في حالة لبنان والعراق فيما بقي معظم السوريين يترفع ـ مهما اختلفوا مع الاسد حتى وقت قريب. فلم تلجأ المعارضة السورية للمنفى الذاتي ولم ينف منها عدد يذكر بالخارج حتى خرج خدام. وقد بقيت المعارضة السورية في الداخل غير قابلة للتطويع ـ حتى لحظة الشؤم الماثلة في تصريحات السبت 7 كانون الثاني/يناير 2005 ـ في واحد من مشاريع المعارضات المعدلة جينيا تلك. ويتبرع بعض الانغال بالقيام بالنخاسة نيابة عن المعارضة السورية تزلفا لامريكا ووصاية على الشعب السوري والمعارضة السورية دون ان يوكلهم احد.. وكان بعضهم قد قام بنفس الدور في تسعينات القرن العشرين ابان حكومة حسن الترابي وراح يزاود على بعض فصائل المعارضة السودانية في الخارج مقابل جوازات سفر ونزول في فنادق الخمس نجوم وغير ذلك.

فقد تبرع شيوخ طرائق معارضات تحتكر منابر المنفى بتسويغ التوالي وسد المنافذ في وجه السودانيين انفسهم ومزاحمتهم علنا فوق المنابر والمنتديات تحت الوية الديمقراطية،

ولا تفرق بعض المعارضات المتهالكة لخورها الذاتي سواء ذاتيا او مفعولا بها بين الحكومة والدولة والحزب الحاكم والوطن.. فهل حقا لا يدرك بعضهم الفرق بعد كل ما يرونه مما حاق بالبوسنة والهرسك وما آل اليه العراق وافغانستان بخاصة؟ وليس السودان البوسنة ولا العراق ولا حتى افغانستان. فلا الاخيرة اكثر من حزب الله اما افغانستان فبلاد جبلية تعودت القتال ضد الغرب منذ القرن التاسع عشر باستراحات قصيرة ما بين حكومات لم ينعم بالاستقرار منها حكومة. فمن امان الله خان في 1919ـ1926 الى باربك كارمال في 1979ـ1984 لم يستقر ملوك وحكام أفغانستان منذ بداية القرن العشرين ـ فيما خلا زاهير شاه ـ في السلطة لاكثر من اعوام معدودة جراء منافسة رجال القبائل لهم على السلطة. ولا يزيد «تحرير» افغانستان بالنتيجة عن اعادة انتاج عدم استقرار أسلاف حكومة حامد كرزاي، بل ان الاخير بات حبيس كابول تحت حراسة قوات امريكية واجنبية اخرى مشددة مثله مثل حكومة العراق وراء اسوار المنطقة الخضراء.. وفي غياب سلطة حقيقية في يد الحكومة القائمة في كل مكان تقريبا تدير الامم المتحدة او الولايات المتحدة السلطة وشئون البلاد والعباد بوكالة المبعوث الخاص للأمين العام للامم المتحدة أو السفير الامريكي بلا منازع تقريبا.

بل ان صلاحيات تلك الكائنات الفرانكشتانية والتي ما تنفك تتحول الى ديكتاتور افتراضي تتزايد وتتسع بصورة تفوق سلطة الديكتاتور السابق وبضمان المجتمع الدولي وقواته. وكان برونك وزير التنمية الهولندي السابق بعث الى الخرطوم في يونيو 2004 عندما اندلعت الحرب الاهلية بين قوات الحكومة والجانجاويد من ناحية وفصيلي حركات تحرير دارفور. الا ان برونك ما لبث أن كلف بالاشراف على اكمال الترتيبات الخاصة بتنفيذ معاهدة السلام الشامل. ولم تلبث الامم المتحدة ان راحت تقيم ادارة موازية للادارة الرسمية ممثلة في مؤسسة عسكرية وادارية تصدر عن الوجود الماثل قوات الامم المتحدة وكالاتها والمنظمات غير الحكومية وغيرها في السودان. فلم يسحب ممثل الامم المتحدة البساط من تحت قدمي الحكومة ولم تقم قوات الامم المتحدة الخ مقام القوات النظامية وغيرها وانما احتلت المنظمات غير الحكومية مكان المجتمع المدني.

ويبرر وجود برونك وزوائده التهدد المستمر الذى يتعرض له السودان فهو على شفا هاوية كون المسائل العالقة غير قابلة للحل لأن العراقيل توضع من كل جانب في سبيلها كلما شارفت الحل وكأن السودان مجعول لحمل جنين ميت على كل حال. ومنذ وفاة جرنج والد والجزر في مسألة حل مشكلة دارفور ينذران باستمرار عدم ضمان استقرار السودان مما يبرر توسيع نطاق عمل وزيادة اعداد قوات برونك في مصادرة على مطلوب الاستقرار.

ذلك أن الاخير لا ينكر أن سلطته قد توسعت على حساب الحكومة السودانية بل وتقف خارج الحكومة. ويطمئن بعض الخبراء الاجانب المراقبين القلقين انه من الطبيعي ان تعمل تلك السلطة الاجنبية الخارجية مع الحكومة الا ان الاولى امست تتدافع وتتدافر فـ«تدفر» الحكومة جانبا.

وتتقلص فضاءات الاخيرة جراء ثقل برامج توفير الطعام والماء والمشاريع الصحية والصرف الصحي التي تبادر بها وتديرها قوات الامم المتحدة وقوات الغوث العالمي وبرامج الغذاء وغيرها من مسلسل الامريكي القبيح في رواية «وليام ليدرر» William J Ledrer بشأن العون الغذائي لشعوب جنوب شرقي اسيا ـ كوريا ـ فيتنام وكامبوديا.

السائرون في النوم والنائمون في العسل

ليس اقصاء الحكومات القائمة وعزلها بجريتها بغريب. فقد أهملت معظم الحكومات شعوبها وعصف بعضها بشعوبه اما فسادا ولا اكتراثا او جراء تفاقم الديون، وما تنفك القوى الغربية ـ التي تغوي الحكومات بالدين العام تتواطأ في نشر الفساد بين تلك الحكومات ـ ان عادت واتهمت الاخيرة بالتقصير في حق تلك الشعوب وراحت تدعي ـ لرقة فؤادها ـ انقاذ تلك الشعوب من قساوة فؤاد حكامها. وقد تعلمت امريكا من تجربتها مع الرقيق تجويع العبيد فلا يملك معظمهم اكثر من ان تنطلق عقيرته بالغناء وتتعلق روحه بـ«الضرب» على شيء اشفاءا للاحباط أويهوي الى درك الجريمة والعنف ولم يعد يملك سوى التلهف على فتات الطعام و«الحرية». وفيما تدعي امريكا لنفسها ابداعات فردية وجمعية من ابطال المصارعة ولاعبي البيسبول وكرة القدم وموسيقيي الجاز الى حصاد عقول المهزومين بالرأسمالية والعنصرية الخ فانها تعمل بفهم عميق لكون التجويع المادي والروحي والتنظيمي حري بأن يدفع الجائع الى التلهف على كسرة الخبز والركض وراء وهم الحرية. وفيما يبدو ان الجوع والتجويع كفيلان بان يلقيا بالفرد الى حالة نفسية يلاحظها الناس في كل مكان فمعظم السودانيين بات ينظر ولا يرى. فالجوع كافر ويهتك الحواس.

وقد يمسي الناس من سوء ما وصل اليه حالهم عاجزين عن مواجهة مغبة ما وصل اليه الحال ليس وحسب احباطا وانما والاهم لان معظم الحكومات والمعارضة طحنت الشعوب وأفرغتها من كل طاقة على الثورة او الانتفاض الا بقدر ما تستأجر الجماهير في مواكب بغواية ركوب حافلة الى الخرطوم لاستقبال رئيس او وزير أو تستوعب الشعوب في معارضات وانتفاضات «معدلة جينيا» بواسطة «بيت الحرية». وتتعين تلك الكيانات على انتاج واخراج الانتفاضات بماكينة تشارف مفرمة صناعة المقانق. وليس ذلك اسوأ مصير. ذلك انه لم يبق في المعارضة ولا في عامة السودايين رمق ـ وقد استنفدوا فكريا وتنظيميا وفيزيولوجيا فباتت الاغلبية منهم عظما بلا لحم ـ لصناعة مقانق سودانية. فكيف قيض ذلك السيناريو؟

ابداع السودانيين وخذلان معظم حكامهم لهم

كانت قد اجتمعت على السودان منذ القرن السادس عشر وتباعا أسر كانت تائهة في الصحراء ولم يلبث بعضها ان هبط على السودان فادعاه وطنا واحتكر سلطته على حساب الآخرين. وقد ادار احفاد معظم تلك الاسر عملية «استقلال» مرتهن فيما نشط بعضهم في تصفية من عاداها سياسيا وتنظيميا وتاريخيا على الخصوص. وازعم ان ذلك المنوال او السيناريو النمطي كان حريا بان يؤلف تاريخيا سفر تكوين عودة السودان لا ليجد نفسه بعد نصف قرن من «الاستقلال» أو «نهاية الاستعمار» مستعمرا مرة اخرى وحسب وانما ليدرك انه لم يستقل يوما. وبالمقابل تصمد مجتمعات مثل ماليزيا والصين والهند وفينيزويلا والبرازيل في وجه الهجمة الرأسمالية بتنويعاتها. وبل لا تصعد البرازيل وماليزيا مثلا وحسب وانما تستمر الصين الشعبية صاعدة في فترة مساوقة لاستقلال السودان الى مرشح لاحتلال مركز وازن يشارف قوة دولة عظمى تباعا تبعث الذعر في أوصال الولايات المتحدة وغيرها بمحض حجم مديونية الاخيرة للصين ـ واليابان. ومن المفيد تذكر انه وان بقي معظم حكام السودان مثلهم مثل غيرهم من المهزومين بالرأسمالية يخيبون رجاء السودانيين الا ان معظم السودانيين بقي بدروه معتصما باشيائه بابداع. فما ينفك السودانيون يبدعون آلية للبقاء تصدر عن توليفة من خداع الذات بابتلاع بعض برشامات المكاذبة اليومية فيصابون بفيروس الصهينة بخاصة. فان لم يكن مما لا تريده بدا ـ ويا طالما بقي الكثير من ذلك يتوالى منذ الاستقلال ـ فأرد ما يكون على صعيد.

وعلى صعيد اخر ابدع عامة السودانيين او الطبقات المفقرة المخضعة على مر التاريخ مثلهم مثل كافة الشعوب حكما شعبية عصمتهم على مر السنين في مواجهة ترويع الدولة. فقد راكمت الشعوب خصوصيات مؤسسة لمنابع عصمة نفسية هائلة في وجه الاخفاق الدوري لمحاولاتها الانتفاض على الحكام. ورغم ان السودانيين يخفقون غالبا في مواجهة الدولة القامعة فقد درجت الاخيرة على ترويعهم حتى يسهل دفعهم هنا هناك الا ان الشعب جود بالمقابل ـ فيما خلا ضحايا الحروب الاهلية التي لا حول لها على اشعال تلك الحروب او اخمادها غالبا ـ قدرة على البقاء على قيد الحياة ـ وفرق بين الاخير والصراع من اجل البقاء. فقد ادرك السودانيون أن محض البقاء على قيد الحياة نوع من المقاومة. وفي محاولتهم للبقاء على قيد الحياة كيدا في اعدائهم جميعا حكومة وبعض قطاعات المعارضة. فقد ابدع السودانيون من اجل تحقيق شرط تلك المقاومة آلية تشارف السير نياما بانتظار وكأنهم سيفيقون من حلم رديء بفوق الكابوس ليهتفوا وعيونهم مقرحة بارق السنين الطويلة «اللهم اجعله خيرا».

من ابداعات المقاومة

من آليات المقاومة الملهمة تعين المرأة السودانية الحضرية الفقيرة على الخصوص ـ وقد بقيت عادة مسؤولة عن اعالة ابنائها ـ من أكثر من اب ـ يتركهم لها كل منهم ليذهب الى ليبيا او اى مكان طافشا او «مجاهدا» أو غير ذلك ـ على اعادة انتاج المجتمع في كل مرة منفردة تقريبا. وقد بقي مألوفا انتشار المرأة العائلة للاسرة من الطبقات المفقرة ومعظم السودانيين من تلك الطبقة. وترى مصداقا لتضعضع الاسرة المفقرة ان أكثر من نصف صفحة الاعلانات القانونية والشرعية في معظم الجرائد اليومية تفيض باعلانات الطلاق للغياب. وبالمقابل انتشرت ظاهرة غير مسبوقة بين نساء فئات «الطبقات» التي كانت «وسيطة» حيث امست هاتيك النساء سيدات اعمال بالكامل. ولا تفتح نساء الطبقة التي كانت وسيطة كوافيرا او محلا للحضانة او مطعما وحسب بل يقمن بالمقاولة في العقارات بيعا وشراءا وايجارا ويتاجرن في كل شيء واي شيء من عمل الكعك والطعمية الى بيع روائح وعطور ومساحيق العروس السودانية الخاصة جدا والدلكة والبخور وثوب المرأة السودانية الوطني الذي يشبه الساري الهندى كثيرا ويوردّن المطرزات ورسومات البوهية على القماش لنساء الخليج. ورغم انهن نساء عاملات بالمعنى الاقتصادي لمفهوم الانتاج فان بعضهن يقمن باعداد الوجبات السريعة للمرأة «العاملة» وتقمن بالتعهد باحياء حفلات الميلاد والختان والعودة من العمرة والحج وختمة القرآن كل خميس ـ وقد انتشرت ظاهرة حضور التراويح بعد العشاء في مسجد الحي بين محجبات وغير محجبات.

وتزدهر احوال هاتيك النساء ويملك بعضهن فيلات ويؤجرن شققا فيربين ابناءهن افضل تربية ويسرن مرفوعات الرأس ـ ولا علاقة لمعظم هاتيك النساء بالنسووقراط ـ اي بالنسوية الغربية المغالية اللعينة. وقياسا ينكسر معظم رجال تلك الطبقة. فقد استغنت الحكومة عن معظم رجال الفئات التى كانت «حديثة» لحساب فئات او قوى ما بعد تقليدية بسياسات الاصلاح بامر البنك او الصندوق او ـ وبقوانين الصالح العام. وفيما خلا رجال التنويعة ما بعد التقليدية ـ قياسا على نظيرتها ما بعد الحداثية ـ فمعظم رجال القوى التى كانت حديثة مؤود يسير تحت الحائط. ويعجز معظم اعضاء ما كان يسمى بالطبقة المتوسطة ـ الفئة الوسيطة بالاحرى ـ عن القدرة على تعلم ان يكونوا فقراء they do not know how to be poor . وكانت تلك «الطبقة» ادعت اسما حركيا سياسيا لوقت طويل وصدق بعضها انه «فوى حديثة». ولم ينفك رجال تلك الفئة ان استيقظوا على بوار تجارتهم وقد بات معظمهم زائدا كعهده عن الحاجة كما في كل مرة الا بقدر ما يتطوع بعضهم بالتزلم لحساب الحكومة القائمة وعلى حساب «القضية» والشعب. ولم يعد بعضهم يملك حتى ان يراهن على الحصان الفائز لان ليس ثمة شيء بهذا الوصف. وربما ركب معظمهم سرجين فضهب ـ بمعنى تاه فضاع ـ بجريرته. وان راح بعضهم يراهن على حصانين في وقت واحد فكلاهما خاسر بالضرورة في غياب وتغييب الشعوب عن الصراع الدائر. ويطالب بعضهم امريكا بالاطاحة بحكومة الانقاذ ويتدافع في نفس الوقت للحصول على كرسي في سلطة حكومة اتفاقية السلام الشامل التي يحتكر كراسيها حزب المؤتمر الوطني وحزب حركة تحرير السودان وذلك على حساب معظم الوان طيف المعارضات من يمين الوسط واليمين ويمين الاخير. فلم يعد ثمة فضاء لغير الاخيرين حيث يتزاحم السياسيون من كل صوب وفي كل مكان على سراب ما يشارف اللا مكان في الواقع الموضوعي.

* كاتبة واكاديمية من السودان تقيم في اكسفورد

بين التعددية السياسية والتبعية الاقتصادية:

الجزائر تتجه الى أزمة اجتماعية طاحنة

علجية عيش*

■ بدخول التعددية عرفت الجزائر تغيرات جذرية مختلفة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي أثرت على جزء كبير من طاقاتها البشرية والمادية، وذلك بعد تخليها عن النظام الأول، دخلت فيه الجزائر زمن التذبذب السريع والانقلابات المفاجئة، انه الزمن الانفجاري كما قال أحد الاقتصاديين الذي يستوجب احداث تحول جذري اقتصادي من أجل تطوير الانتاج، مدعم بكل الطاقات والامكانات، هذا التحول والتغير يتطلب تجربة جديدة في التنمية الاقتصادية، انها العودة الى تجربة «هنري فورد» الاقتصادية الذي قال يوما للعمال «اعملوا ونحن نفكر مكانكم ولأجلكم»، هذا هو الشعار المسموم الذي سنّه هنري فورد في عقول العمال وهو يضع سياسة الأجور المرتفعة من أجل يد عاملة مستقرة..، وما دامت الجزائر محكوم عليها بالتبعية الاقتصادية واعتمادها على تدخل اليد الأجنبية في بناء مشاريعها وحل مشاكلها، لا سيما في قضية الأجور فهل يمكنها العمل بتجربة هنري فورد الاقتصادية تلك هي المشكلة؟

منذ اعتلائه سدة الحكم لعهدة ثانية في نيسان (ابريل) 2004 عمل الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة على اجراء تغييرات جذرية في القوانين الجزائرية، فمن قانون الأسرة، فقانون الجنسية، الى قانون المحروقات و..والخ، رغم معارضة جل الأحزاب، وقد عمد هذه المرة الى احداث ثورة لم تُرض الغالبية العظمى، وذلك من خلال رفضه المطلق رفع أجور العمال وتحسين مستواهم المعيشي، أدت الى تشتت الطبقة الكادحة وأضحت هذه القضية لعبة سياسية تتداولها الأحزاب السياسية بين مؤيد ومعارض من أجل مصالح معينة، تتناقض مع مصلحة العمال والمصلحة الوطنية في تحقيق التنمية، في الوقت الذي تعزم فيه الجزائر في الخروج من النفق المظلم محاولة اجتياز الخط الأحمر بتجسيد قوانين المصالحة الوطنية وتنفيذها، وكأن الرئيس الحالي للجزائر عمد الى اشعال حرب جديدة بين أبناء الوطن وهو ما فتئ يحاول جاهدا لاطفاء نار الفتنة التي أتت على كل أخضر ويابس، كانت فيه الجزائر على صفيح حار بين جان ومجني عليه، وقد سعت بعض الأحزاب وعلى رأسها الأرندي الى فرض هيمنتها، بعدم رفع أجور العمال لتدخل المجتمع الجزائري في متاهات رهيبة.

وما يدعو الى الخجل أن يقف المسؤول الأول عن البلاد والعباد وبحكم اليمين الدستورية التي أداها في الدفاع عن حقوق الشعب الى جانب التيار المعارض لرفع الأجور دون أن تحرك نقابة العمال ساكنا، ذلك في غياب الوعي الكامل بأن مثل هذه القرارات هي هدر للطاقات الوطنية والقوى المنتجة التي باستطاعتها تحقيق انتاجية أعلى، من جهة أخرى نلاحظ التناقض الواضح في السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية الحالية، ففي الوقت الذي تعلن فيه بين الحين والآخر عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية (السكر، الحليب، الخبز وحتى الكهرباء..)، ترفض في الوقت ذاته تحسين المستوى المعيشي للعامل ورفع معنوياته خاصة وأن رئيس الجمهورية أكد على أن الجزائر تعيش حاليا بحبوحة مالية بتوفر أكثر من 70 مليار دولار، دون أن يتخذ التدابير الفعلية والضرورية والكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة، فما يقرأه المواطن على صفحات الجرائد اليومية، سوى وعود نسبة تحقيقها ضئيلة جدا أو تكاد تكون مستحيلة، تلك أسئلة كثيرة لا بد من طرحها والتي تبحث عن اجابة شافية، فكيف اذن يحقق الرئيس هذه المشاريع التي من خلالها يعرف المواطن العيش الكريم؟ كيف يتجسد مليونا سكن خلال 2009 والسياسة الحالية المعمول بها تسعى الى الغاء السكنات الاجتماعية واستبدالها بالسكنات التساهمية «LSP» والأغلبية الساحقة من المواطنين لا يتعدى راتبهم الشهري 6 آلاف دينار جزائري؟ كيف تصل الجزائر الى بناء 60 مستشفى، 140 عيادة وألف قاعة علاج و..و..الخ والحكومة بصدد التخطيط للدخول في الخوصصة؟ ماذا عساه أن يفعل ذلك المواطن البسيط الذي لا يملك حتى ثمن صرف وصفة دواء، كما أن انعدام الأجهزة الاستشفائية في القطاع العمومي تجبر المواطن على اللجوء الى القطاعات الخاصة لاجراء عملية جراحية تكلفه مبالغ كبيرة قد تتجاوز مائتي ألف د.ج. دون أي تعويض، ان تحقيق معدلات النمو مرهون بالاهتمام بالعنصر البشري الذي هو في نهاية المطاف العنصر الحاسم في تحقيق التنمية، وذلك لا يتجسد الا بالزيادة في أجور العمال بمختلف شرائحهم ومستوياتهم، فليست الغاية من رفع الأجور رفاه العامل والسماح له بتفتح شخصيته الثقافية والانسانية بقدر ما هي «ربط العامل بالعمل وبرب العمل»، وهو تعبير عن حصيلة جهد مبذول.

ومن خلال هذا الاعتراف تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتتواصل عمليات الانتاج وتوسيعها وزيادة مردودها، كما أن التوزيع غير العادل للدخل قد يؤدي بالفرد الى تناقضات تنشأ عنها خلافات وصراعات وانحرافات وتشوهات مضرة بصحة المجتمع وتوازنه، هو في غنى عنها، فمن غير الممكن أن ينفي أحدنا أن جملة من التناقضات لا تتناسب وطموحات الشعب تبناها النظام، أدخلت البلاد في حرب دموية تقاتل فيها الأشقاء دون هوادة، لولا سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعادت المياه الى مجاريها الطبيعية، فكيف لرئيس الجمهورية اليوم ينحى في منحى لآخر ولم يضع في حسبانه أن تهميش العامل والأخصائي والفني سيؤدي به لا محالة الى الهجرة التي أثرت سلبا على معدلات النمو وتعطيل المشاريع التي كلفت الدولة مبالغ ضخمة وهي مسألة تنبئ بالخطر المحدق بالمجتمع الجزائري في أي لحظة، وهذا لأن النظام الحالي قد وضع الشعب على الهامش.

ان نجاح امريكا اقتصاديا يرجع الى السياسة التي تبناها «هنري فورد» صاحب أكبر مجمع لصناعة السيارات في العالم الذي قام بوضع عقيدة رأسمالية وهي الاستقرار النفسي والاجتماعي للعامل من أجل أن يضع قوة العامل كلها في العمل من أجل زيادة الانتاجية، وتحقيق معدل النمو، لقد عمل هنري فورد على زيادة أجور العمال لضمان يد عاملة مستقرة، لأنه كان على دراية بأن الزيادة في الأجور تشد العامل بالعمل وبرب العمل..، ان سير الجزائر في الاتجاه المعاكس لهو دليل على فشل الرأسمالية في الجزائر وأن اتباعها هذا النظام كان شكليا، فما نلاحظه من تذبذبات في القوى الاقتصادية ما هو الا دليل على فشلها دون أن تحقق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، لأنها برهنت على تبعيتها في اعتمادها على التدخل الأجنبي في سياستها الاقتصادية وها هو ناقوس الخطر يدق باعلانها عن خوصصة 1217 مؤسسة وهي البلد الوحيد الذي يلجأ الى تصفية مؤسساته، وهي بهذا القرار تضع الشعب على طاولة مشرحة «الباترونات» الذين يلجأون الى التوظيف التعاقدي المؤقت من أجل استغلال العمال، أو اللجوء الى العمل الظلامي LE TRAVAIL EN NOIR، دون عقود تهربا من الضريبة وتأمين العامل من الأخطار المحدقة به أثناء تأدية عمله، وبالتالي حرمانه من كل حقوقه القانونية لا سيما فيما يتعلق «بالتقاعد»، هذه السياسة تضاف اليها مشكلة غلق أكبر المصانع المنتجة (مصنع كوماو، الأروقة الجزائرية، والأمثلة كثيرة...)، نتج عنها تسريح عدد كبير من العمال المضطهدين، والتي كانت نهايتها تفاقم البطالة وانتشار السرقة والمخدرات هروبا من واقع مزر، وهي مظاهر تشكل السبب الرئيسي لتضخم «اليد العاطلة» والتي هي أشد خطرا من التضخم النقدي الناتج عن تراكم المشاريع وتعطلها دون وضعها في مرحلة التنفيذ باسم التعقيدات الادارية أو الدراسات الخاطئة، ومن البنايات الفارغة التي وضعت في المضاربة التجارية لخير دليل على فشل هذه السياسة التي قد تؤدي الى استفحال أزمة جديدة قد تعيد البلاد الى نقطة الصفر ودخولها في الطريق المسدود.

* صحافية من الجزائر

سجن أريحا جريمة صهيونية بتواطؤ أمريكي بريطاني

د. واصف منصور*

■ على الساعة الثامنة وخمس وخمسين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 14 اذار (مارس) 2006 بتوقيت فلسطين، اتصل مسؤولون أمريكيون واسرائيليون من القوات المشرفة على سجن أريحا المركزي التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، بوزارة الداخلية الفلسطينية وأخبروها أن القوات الأمريكية والبريطانية (وهي قوات رمزية عددها أربعة أفراد) سيغادرون موقعهم.

وعلى الساعة التاسعة تماما بدأت العملية العسكرية الاسرائيلية باحتلال مبنى المقاطعه الذي يضم عددا من المؤسسات الرسمية الفلسطينية ومن بينها سجن أريحا المركزي الذي كان يؤوي عددا من السجناء الفلسطينيين من بينهم الأخ أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والأخ فؤاد الشوبكي عضو المجلس الثوري لحركة فتح وأربعة مناضلين متهمين بقتل وزير السياحة الاسرائيلي رحبعام زئيفي.

وقد هاجم الصهاينة مقر المقاطعة بارتال من الدبابات والمدرعات وطائرات الأباشي، في حين أن قوات الأمن الفلسطينية (بموجب اتفاقات أوسلو) لا تحمل سوى الأسلحة الخفيفة.

وقامت جرافات الجيش الصهيوني بهدم كل المباني الموجودة في محيط السجن، ووصلت الدبابات الى شبابيك السجن، وعندها استسلم الموجودون داخله، فاقتادهم الجيش الصهيوني الى معتقلات ومراكز تحقيق اسرائيلية. وعلى الساعة السابعة والنصف مساء أعلن قائد القوات الصهيونية التي قامت بالعملية عن انتهاء مأموريتها.

هذا ملخص لوقائع ما حدث، وتفسيرا له نورد ملخصا لتصريحات اسرائيلية وبريطانية وأمريكية حول العملية الاجرامية التي تمت:

ـ ناطق اسرائيلي قال (لم يكن مفر من القيام بهذه العملية عندما اتضح ان السجانين البريطانيين والأمريكيين الذين كانوا يحرسون سجن اريحا غادروا السجن، وان قاتلي الوزير زئيفي أصبحوا تحت حراسة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس، وبات واضحا انه سيفرج عنهم).

ـ سترو وزير الخارجية البريطانية قال ان السلطة الوطنية الفلسطينية لم تف بتعهداتها لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المعتقلين في سجن اريحا عندما مكنتهم من أجهزة هواتف نقالة وسمحت لهم باستقبال صحافيين وشبكات تلفزيون وحتى القيام بحملاتهم الانتخابية من داخل السجن، الأمر الذي دفعنا الى سحب قواتنا من السجن.. مما يشكل اعترافا بريطانيا بالتواطؤ مع اسرائيل بسحب القوات الدولية (البريطانية والأمريكية) والتي كان وجودها يحول دون اقتحام السجن.

ـ ناطق بلسان الخارجية الأمريكية قال انهم قبل ستة أيام اخبروا السلطة الوطنية الفلسطينية بانسحاب القوات الأمريكية والبريطانية، بسبب التلميحات الصادرة عن قيادة السلطة باحتمال اطلاق سراح المعتقلين في سجن أريحا، مما يشكل اخلالا بالاتفاق المتعلق بوضعية المعتقلين. ونظرا لأن ذلك سيعرض حياة المعتقلين للخطر، أردنا ان نخلي انفسنا من مسؤولية ذلك فانسحبنا من السجن.

هكذا تتضح خيوط المؤامرة الاسرائيلية ـ الأمريكية ـ البريطانية:

* تنسحب القوات البريطانية والأمريكية دون سابق اعلام للسلطة الوطنية الفلسطينية، أو اعلام قبل خمس دقائق من الانسحاب بحيث لم يكن بامكان السلطة الوطنية الفلسطينية اتخاذ أية اجراءات احترازية، بعكس ما يدعيه البريطانيون والأمريكيون في وسائل الاعلام بأنهم اخبروا السلطة الفلسطينية.

* أضف الى ذلك ان الرسالة التي يتحدثون عن أنهم ارسلوها للسلطة الفلسطينية تضمنت فقط (شعورا بالقلق من الأوضاع الأمنية في السجن) دون المطالبة باتخاذ أي اجراءات اضافية.

* أما ما قيل عن تلميحات فلسطينية باحتمالية اطلاق سراح المعتقلين، فانه تفسير لم يصل اليه سوى الأمريكيين والبريطانيين والاسرائيليين، لما ورد على لسان الرئيس محمود عباس عندما طالبه وفد نسائي فلسطيني يوم 8 اذار (مارس) بالافراج عن الأخ احمد سعدات، بانه لا مانع لديه من اطلاق سراحه شريطة ان تتعهد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالحفاظ على حياته، ولا تحمله ـ الرئيس ـ مسؤولية ما سيصيبه. فالرئيس محمود عباس لم يقل انه سيطلق سراح الأخ احمد سعدات، لأنه يعلم من خلال تصريحات العسكريين والسياسيين الاسرائيليين بأنهم سيغتالون الأخ أحمد سعدات لحظة خروجه من السجن.

العملية لا تحتمل سوى مسمى واحد هو (الجريمة)، والموقف الأمريكي والبريطاني لا يحتمل سوى مسمى واحد هو (التواطؤ).

فالمجرم ايهودا أولمرت يريد أن يقنع الناخبين الاسرائيليين بأنه ليس أقل قسوة ودموية من أرييل شارون، وأن بامكان الناخبين الاعتماد عليه في حفظ أمنهم. والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لا تريدان الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية، وتعلمنا ان مثل هذه الجريمة ستعيد الأوضاع في فلسطين الى نقطة الصفر.

يبقى انتظار موقف المجتمع الدولي الذي يلح باستمرار على وجوب احترام الاتفاقات الدولية وقرارات الشرعية الدولية، فهل سيتخذ موقفا واضحا وحازما من هذه الجريمة النكراء؟ أم أنه سيمارس سياسة الكيل بمكيالين كما حدث في مرات سابقة؟

وننتظر موقف الدول العربية والاسلامية التي تمتلك الكثير من الأدوات لجعل المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يعدل عن مواقفه المنحازة للمجرمين الصهاينة.

أما الموقف الفلسطيني، فانه وأمام الغضب الجماهيري الفلسطيني العارم، فانه مفتوح على كل الاحتمالات، وسيكون بلا شك مع احترامه للشرعية الدولية ينطلق من مصلحة الشعب الفلسطيني وكرامته.

* كاتب من فلسطين مقيم بالمغرب

معنى الجريمة في خطة اولمرت!

جواد البشيتي*

■ في الأصل، ليس للاحتلال من شرعية دولية، مهما كان مبرره، ومهما كانت تسميته، أو صفته. ومع ذلك، أُدرجت قوة أو سلطة الاحتلال في الشرعية الدولية من خلال قانون دولي يشتمل على الواجبات والالتزامات التي ينبغي لقوة أو سلطة الاحتلال الوفاء بها. أما الغاية الدولية فهي منع الاحتلال من ارتكاب جرائم في حق الخاضع له من شعب وأرض.

ولا شك في أن الحلول الشارونية، التي يستمر اولمرت في الأخذ بها بعد غياب شارون، تنطوي على جرائم من نمط جديد، تتحدى المجتمع الدولي على أن يقف منها موقفا جديدا من الوجهتين السياسية والقانونية، فقوة أو سلطة الاحتلال الإسرائيلي ترتكب جريمة جديدة في حق الفلسطينيين وأرضهم عبر تنفيذها لخطة تسميها خطة الانفصال عن الفلسطينيين. إنها جريمة، وجريمة كبرى، أن تنهي إسرائيل سيطرتها العسكرية المباشرة على السكان في مدنهم وقراهم ومخيماتهم لتحتفظ بالسيطرة الدائمة على الجزء الأكبر من أرضهم في الضفة الغربية، وكأن تسجين المناطق ذات الكثافة السكانية، أي تحويلها إلى سجون، ليس من أعمال الخرق والانتهاك للالتزامات القانونية الدولية لقوة الاحتلال الإسرائيلي.

في القانون المدني المعمول به في الدول التي تحترم الحقوق المدنية لمواطنيها، لا تقر المحاكم بشرعية اعتراف المتَّهم بالتهمة الموجهة إليه إذا ما تأكد لها أن هذا الاعتراف قد أُخذ منه عنوة وبالتعذيب، فكيف يقبل المجتمع الدولي سعي إسرائيل لاتخاذ تسجين المدن الفلسطينية، وتجويع الفلسطينيين، وحصارهم اقتصاديا وماليا وإنسانيا، وسيلة لجعلهم يستخذون للشروط والمطالب الإسرائيلية، التي يكفي أن يستخذوا لها حتى يفقدوا معظم وأهم حقوقهم القومية المعترف بها دوليا؟!

ما الذي يريده اولمرت؟ كل ما يريده إنما هو أن تتمكن حكومته، في السنوات الأربع المقبلة، من أن ترسم من جانب واحد الحدود الدائمة لإسرائيل مع الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية. وهذا الرسم ينبغي له أن يلبي ثلاث حاجات إسرائيلية أساسية هي: سيطرة إسرائيل الدائمة على جزء كبير، إن لم يكن على الجزء الأكبر، من أراضي الضفة الغربية، والانفصال عن غالبية الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية، والاحتفاظ، من خلال ذلك، ومن خلال منع عودة أي لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل، بما يسميه اولمرت "غالبية يهودية مهمة ومستقرة". هذا هو الهدف النهائي لخليفة شارون وحزبه وحكومته المقبلة. أما الوسيلة التي سيتبعها اولمرت فهي إظهار حماس والحكومة التي ستؤلفها على أنهما كل القيادة السياسية الشرعية للشعب الفلسطيني التي اختارها الفلسطينيون عبر صندوق الاقتراع وفي حرية تامة، فليس من مكان في هذه القيادة لرئاسة السلطة الفلسطينية، ولا للرئيس محمود عباس، ولا لفتح، ولا لمنظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي لنا أن نفهم هذا الموقف على حقيقته الشارونية، فهو لا يعبِّر عن رغبة لدى اولمرت في التفاوض مع حماس، وإنما يعبِّر عن إيمان لديه باستحالة أن تتغير حماس بما يعجزه عن تبرير خطته للانفصال عن الفلسطينيين. إن اولمرت لا يفه